

عبدالله صاهق دهلان*

احذروا عروض النصب لتولي وظائف حكومية

وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يملكون الملايين ولكنهم غير معروفين في المجتمع السعودي أو أن البعض منهم يعتقد أن تجربة الدولة في استقطاب رجال أعمال لقيام ومسؤوليات حكومية كبيرة بالإمكان أن تتكرر في المرحلة القادمة وبالتالي فإن الفرصة مفتوحة أمامه ويعتقد البعض أن من تم اختياره من رجال أعمال كان اختيارهم نتيجة علاقاتهم وصلاتهم وهو اعتقاد خاطئ ورغم ارتفاع مستوى تعليم بعض رجال الأعمال إلا أن الفكرة تسيطر على اهتمام العديد منهم، وعلى وجه الخصوص عندما يقترَب موعد تشكيلات جديدة لمجلس الشورى أو مجالس العادة كلما اقترب موعد تشكيلات جديدة لمجلس الشورى أو مجالس المناطق تبدأ الجهود والاتصالات والمحاولات لرجال الأعمال أو من هم على نهاية الخدمة الحكومية. والحقيقة ليس عيباً لكل من يرى في نفسه الكفاءة والقدرة لخدمة بلاده أن يسعى إلى تحمل بعض المسؤوليات الوطنية رغم أنني أرى أن مسؤولية خدمة الوطن تكون من أي موقع يكون فيه الإنسان سواء في القطاع الخاص أو العام، وزياداً أو أساساً في الجامعة، أو رجل أعمال أو مواطناً في الخدمة العسكرية، لكن العيب في أولئك غير القانونيين وغير المؤهلين لتحمل المسؤولية أو لخدمة وطنهم وكنتم يعملون وبكل الطرق والوسائل ويتوعون كل الإنكساريات

الاحتراف مهنة يعمل بها أشخاص متخصصون في مجالات مختلفة، ومن أبرز المحترفين كما نعرفهم محترفو لعبة كرة القدم، وهم متفاوتون في التميز وفي المواقع داخل ملاعب كرة القدم وهناك أنواع مختلفة للمحترفين الرياضيين في الأنواع الأخرى من الرياضة التي تدخل المنافسة القوية فيها. هذه معرفتي الشخصية بالاحتراف إلا أن تطور العلم والمدنية والحضارة قلبه من الناحية الأخرى تطور آخر في مجالات مختلفة إيجابية وسلبية كان من أسوأها وأخطرهما الاحتراف في السرقة والغش والتدب والتحليل والاحتراف في سرقة المال العام والخاص والاحتراف في التحليل على النظام ولقد أقررت لنا السنوات الماضية أنواعاً متعددة من الاحتراف في النصب والاحتيال من أشخاص فشلوا في حياتهم العملية وعجزوا عن الوصول إلى أهدافهم بالطرق الصحيحة والسليمة فلقَّجُوا إلى الاحتراف في طرق النصب والاحتيال التي يعتقدون أنها قد تساهم في اختصار الزمن للوصول إلى قسم سلطة المال والجاه الذي عجزوا عن الوصول إليها في الماضي واستغلوا في ذلك حسن نوايا المجتمع السعودي وأمال وتطلعات محبوي الدخل وصغار المستثمرين فظهرت في النهاية قضايا المساهمات غير المتناسبة سواء العنقارية أو التجارية أو مضاربات الأسهم لبقوال الآخرين في ظل غياب نظام أو تنظيم لشركات تشغيل الأموال وفي ظل غياب الأجهزة الرقابية عن هذا النوع من العمل التجاري غير النظامي مع حماس وانشقاق أصحاب المنخرات البسيطة لتفوق مشاريعهم وتنمية استثماراتهم البسيطة وظهرت الكسفات التي مني بها بعض المحترفين في مجال تشغيل الأموال دون ترخيص نظامي وبطرق مخالفة للأظمة والقوانين والتي انعكست سلباً وبطرق سيئة جداً على الصغار من المستثمرين مواطنين ومقيمين مما دفع الأجهزة المعنية في الدولة إلى تضييق جميع إمكانياتها لمحاولة إرجاع الحقوق إلى أهلها بقدر المستطاع وذلك تخفيف حجم الخسائر وتخفيف حجم المماناة، وتم وضع ضوابط وجراءات وتوجيه الأجهزة الرقابية لمتابعة المخالفين لضمان حقوق المستثمرين. ورغم الفعولة التي يريدها البعض بأن القانون لا يحمي المغفلين إلا أن حق الرعاية لا يعفي الدولة من خلال إجهتها الرقابية والقضائية من واجب حماية مواطنيها من عيب محترفي الغش والتضليل والاختلاس في المجتمع المسلم الذي يقدم حسن النوايا أولاً ويضع ثقته في الرجال وعلى وجه الخصوص المتزمتين بدينهم عملاً وضموراً، وهذا بالفعل ما قامت به الدولة ممثلة في أجهزتها المعنية المختلفة بالتدخل وإن كان قد أتى ذلك متأخراً إلا أنه كان تدخلًا إيجابياً ساهم مساهمة كبيرة في وقف حالات التلاعب غير النظامية ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الآثار السلبية على المتعاملين معهم. وكما قلت في مقدمة مقالتي فإن الاحتراف في مجال الغش والنصب هو نوع من أنواع الاحتراف أضيف على ذلك أيضاً أن الاحتراف في مجال الغش والنصب له أنواع متعددة ومن أحدث أنواع الاحتراف في الغش ما يتعلق بأمناء وتطلعات وأحلام البشر غير المادية وهو نوع موجه لفتة مسيورة عادة لاستغلالها مالياً وهي فئة قادرة على وضع المال لتحقيق إحدى أمانيها المنوية في المجتمع مثل الأمان المتعلقة بالحصول على منصب رفيع، وأصبحت ظاهرة جذب اهتمام رجال الأعمال وتسهيل لعبهم تجاه المناصب الحكومية ظاهرة تحتاج إلى دراسة ومتابعة ومراقبة رغم أنها تستهوي العديد من رجال الأعمال ويتطلع لها عدد كبير جداً

العيب في أولئك غير القادرين وغير المؤهلين لتحمل المسؤولية أو لخدمة وطنهم وكنتم يعملون وبكل الطرق والوسائل ويتوعون كل الإنكساريات المتعددة من أشخاص فشلوا في حياتهم العملية وعجزوا عن الوصول إلى أهدافهم بالطرق الصحيحة والسليمة فلقَّجُوا إلى الاحتراف في طرق النصب والاحتيال التي يعتقدون أنها قد تساهم في اختصار الزمن للوصول إلى قسم سلطة المال والجاه الذي عجزوا عن الوصول إليها في الماضي واستغلوا في ذلك حسن نوايا المجتمع السعودي وأمال وتطلعات محبوي الدخل وصغار المستثمرين فظهرت في النهاية قضايا المساهمات غير المتناسبة سواء العنقارية أو التجارية أو مضاربات الأسهم لبقوال الآخرين في ظل غياب نظام أو تنظيم لشركات تشغيل الأموال وفي ظل غياب الأجهزة الرقابية عن هذا النوع من العمل التجاري غير النظامي مع حماس وانشقاق أصحاب المنخرات البسيطة لتفوق مشاريعهم وتنمية استثماراتهم البسيطة وظهرت الكسفات التي مني بها بعض المحترفين في مجال تشغيل الأموال دون ترخيص نظامي وبطرق مخالفة للأظمة والقوانين والتي انعكست سلباً وبطرق سيئة جداً على الصغار من المستثمرين مواطنين ومقيمين مما دفع الأجهزة المعنية في الدولة إلى تضييق جميع إمكانياتها لمحاولة إرجاع الحقوق إلى أهلها بقدر المستطاع وذلك تخفيف حجم الخسائر وتخفيف حجم المماناة، وتم وضع ضوابط وجراءات وتوجيه الأجهزة الرقابية لمتابعة المخالفين لضمان حقوق المستثمرين. ورغم الفعولة التي يريدها البعض بأن القانون لا يحمي المغفلين إلا أن حق الرعاية لا يعفي الدولة من خلال إجهتها الرقابية والقضائية من واجب حماية مواطنيها من عيب محترفي الغش والتضليل والاختلاس في المجتمع المسلم الذي يقدم حسن النوايا أولاً ويضع ثقته في الرجال وعلى وجه الخصوص المتزمتين بدينهم عملاً وضموراً، وهذا بالفعل ما قامت به الدولة ممثلة في أجهزتها المعنية المختلفة بالتدخل وإن كان قد أتى ذلك متأخراً إلا أنه كان تدخلًا إيجابياً ساهم مساهمة كبيرة في وقف حالات التلاعب غير النظامية ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الآثار السلبية على المتعاملين معهم. وكما قلت في مقدمة مقالتي فإن الاحتراف في مجال الغش والنصب هو نوع من أنواع الاحتراف أضيف على ذلك أيضاً أن الاحتراف في مجال الغش والنصب له أنواع متعددة ومن أحدث أنواع الاحتراف في الغش ما يتعلق بأمناء وتطلعات وأحلام البشر غير المادية وهو نوع موجه لفتة مسيورة عادة لاستغلالها مالياً وهي فئة قادرة على وضع المال لتحقيق إحدى أمانيها المنوية في المجتمع مثل الأمان المتعلقة بالحصول على منصب رفيع، وأصبحت ظاهرة جذب اهتمام رجال الأعمال وتسهيل لعبهم تجاه المناصب الحكومية ظاهرة تحتاج إلى دراسة ومتابعة ومراقبة رغم أنها تستهوي العديد من رجال الأعمال ويتطلع لها عدد كبير جداً

الغش والنصب هو نوع من أنواع الاحتراف أضيف على ذلك أيضاً أن الاحتراف في مجال الغش والنصب له أنواع متعددة ومن أحدث أنواع الاحتراف في الغش ما يتعلق بأمناء وتطلعات وأحلام البشر غير المادية وهو نوع موجه لفتة مسيورة عادة لاستغلالها مالياً وهي فئة قادرة على وضع المال لتحقيق إحدى أمانيها المنوية في المجتمع مثل الأمان المتعلقة بالحصول على منصب رفيع، وأصبحت ظاهرة جذب اهتمام رجال الأعمال وتسهيل لعبهم تجاه المناصب الحكومية ظاهرة تحتاج إلى دراسة ومتابعة ومراقبة رغم أنها تستهوي العديد من رجال الأعمال ويتطلع لها عدد كبير جداً

وسيطاً لمن مع صاحب القرار مقابل مبالغ مالية تدفع كأتعاب، مكرراً لهم نصيحتي التي أنليت بها لهم آنذاك من خلال الصحافة بأن صاحب القرار الأول في تعيين الوزراء وأعضاء مجلس الشورى هو ولي أمرنا خادم الحرمين الشريفين وأن القاضين على ترشيح الوزراء وأعضاء مجلس الشورى هم مجموعة من أرفع المسؤولين علماً وأمانة وخبرة يحظون بصفة ولي الأمر ولا يمكن أن يتجرأ أي نصاب محترف على الاقتراب لهذه الدائرة لأنها أرفع من أن تتعامل مع هؤلاء النصابين، وطالبت كل من يتعرض لحالة نصب مشابهة عليه التوجه إلى المسؤولين أو أولاً وعلى رأس قائمة الأجهزة المسؤولة وزارة الداخلية للتعرف على حقيقة هؤلاء النصابين، ومن لا يحكم عقله في تصرفاته يسهل على النصابين السيطرة عليه . إن ما بغني اليوم للتطرق لهذا الموضوع هو طلب أحد رجال الأعمال الاستشارة مني في مشروع قدمه له صاحب أحد مؤسسات العلاقات العامة والإعلان مضمون هذا الشروع خطة لتعيينه وزيراً في التشكيكة الجديدة لمجلس الوزراء السعودي القادم قيمة هذا المشروع 25 مليون ريال يتضمن خطة لتلميحه اعلامياً من خلال تواجده الاعلامي في الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية في مقابلات ومقالات وبراسات وخطة أخرى لإقامة فحلات يدعي لها شخصيات مثيرة في القرار ثم ترتيب زيارات للسلام على ولي الأمر وولي العهد وتوجيه الكابيرا التلفزيونية تجاهه خلال السلام واختيار المواقع القريبة في مجالس السلام وغيره من برنامج طويل في المشروع ومنها مصاريف تثرية تصل قيمتها إلى 10 ملايين ريال. انتهى زميلنا من حديثه والحقيقة كنت محبطاً جداً واحقرت هذا المستوى من رجال الأعمال وتساءلت في نفسي ماذا يريد رجل الأعمال القادر على دفع 25 مليوناً للوصول إلى كرسي المسؤولية؟ وهل سيعوض الـ25 مليون وهو على كرسي المسؤولية؟ وهل كرسي المسؤولية يباع ويشترى؟ وهل كرسي المسؤولية يحقق ربحاً أكبر من عوائد الـ25 مليوناً لو استثمرت استثماراً جيداً؟ وهل يستطيع أمثال رجل الأعمال هذا أن يتحملوا المسؤولية؟ وكيف سنحترم أمثال هؤلاء المسؤولين إذا وصلوا إلى كرسي المسؤولية بهذه الطريقة؟

انتهى الحوار وقلت لمن استشارني إنه على بوابة مشروع نصب مقدم لك بنوب جميل وجذاب ولكنه غير مضمون ولا يوجد أي ضمان لتحقيق طموحاتك ويؤسفني كل الأسف أن أرى من رجال الأعمال من يعتقد أن قيادتنا تتخذ قراراتها متأثرة بهذه المشاريع الممائلة، والأجدى بنا نحن رجال الأعمال أن نركز في مشاريعنا التنموية وبلادنا في أمس الحاجة لتوجيه استثمارنا الوطنية إلى مشاريع تخدم تطور اقتصادنا وتسهم في زيادة نسب التشغيل للعمالة السعودية فالإنسان يُحترم بدينه وعمله ونشاطه وبقراته لخدمة مجتمعه فالاحترام والتقدير ينبغي أن يكون للشخص وليس للكرسي فيما كانت برجته، وليس بالضرورة أن يكون كل من يتنجح في الأعمال الخاصة ناجحاً في العمل الحكومي. هذه نصيحتي إلى كل من يطمح أن يكون مسؤولاً كبيراً من خلال الطرق غير النظامية أو غير حضارية وكما يقال (المكان بالمكين) ، (والتاجحون دائماً أكبر من كراسيم) أو كما يقال (المبدعون لا يذهبون إلى الكراسي بل هي تأتي إليهم) .